

دراسة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000 - 2020) A study of the impact of external public debt on economic growth in Algeria for the period (2000-2020)

عبد الحق بن تفات^{1*}، محمد ساحل²

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، bentabdelhak@yahoo.fr

² جامعة البليدة 2، الجزائر، mohamedsahel244@yahoo.com

تاريخ النشر: 2023/06/09

تاريخ القبول: 2023/06/06

تاريخ الاستلام: 2023/05/04

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020). ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الخطي. هذا وقد اعتبرنا أن المتغير التابع هو نمو إجمالي الناتج المحلي، وأن المتغيرات المستقلة للنموذج هي رصيد الدين العام الخارجي، وخدمة الدين العام الخارجي، ومن نتائج هذا البحث أن نمو إجمالي الناتج المحلي يتأثر إيجاباً برصيد الدين العام الخارجي. وأن هذا التأثير متوسط. من جهة، ومن جهة أخرى توصلنا إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي لا يتأثر بخدمة الدين العام الخارجي خلال الفترة المدروسة في الجزائر. هذا وتوصي الدراسة بضرورة استخدام كل الدين العام الخارجي في تمويل المشاريع الرأسمالية، لزيادة تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر. كلمات مفتاحية: دين عام خارجي، نمو اقتصادي، نمو إجمالي الناتج المحلي، جزائر.

تصنيفات JEL: F34، O11

Abstract: This study aims to identify the impact of external public debt on economic growth in Algeria during the period (2000-2020). We used a linear regression model. We have considered that the dependent variable is the growth of GDP, and that the independent variables of the model are the stock of external public debt, and the external public debt service. One of the results of this research is that the growth of the gross domestic product is positively affected by the external public debt Stock. And this effect is average. On the one hand, and on the other hand, we concluded that the GDP growth is not affected by the external public debt service gross domestic product during the period studied in Algeria. The study recommends the need to use all external public debt in financing capital projects, to increase its positive impact on economic growth in Algeria.

Keywords: External public debt, economic growth, GDP growth, Algeria.

Jel Classification Codes: F34، O11

1. مقدمة:

يعتبر الدين الخارجي مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة لمعظم الدول النامية، فهو وسيلة لتكملة مصادر الإيرادات المحلية لأغراض التنمية. تتمتع هذه الدول في الغالب بمستويات منخفضة من المدخرات المحلية مما جعل الاقتراض ضرورة لتلبية احتياجاتها التمويلية وسد العجز في ميزانياتها. (Charles et al, 2022, p2). والجزائر بوصفها من الدول النامية لجأت إلى الديون السيادية التي ترجع جذورها إلى بداية عقد السبعينات من القرن العشرين، غير أن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية الجزائرية جاء نتيجة الأزمة النفطية لسنة 1986. ودفعت الجزائر إلى اللجوء إلى إعادة جدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن، والتي اندرجت في إطار برامج التعديل مع صندوق النقد الدولي (1994 إلى 1998). وبعد إعادة جدولة دينها الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن، سمح التحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من بداية سنوات 2000 بنقل مؤشرات الدين الخارجي إلى مستويات يمكن تحملها (تقرير بنك الجزائر، 2008، ص 90).

1.1. إشكالية البحثية:

يفترض أن الدين الخارجي الذي يوفر موارد إضافية للبلاد منذ لحظة استلامه، سيزيد من حجم رأس المال الذي يشكل أساس النمو الاقتصادي والتنمية إذا تم استخدامه في المجالات الإنتاجية. ولكن إساءة استخدام الدين الخارجي في السوق المحلية يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي ومزاحمة القطاع الخاص، وبالتالي يجعل البلدان المقترضة في وضعية صعبة، خاصة عندما تزيد مدفوعات الدين الخارجي والفائدة بنسبة أكثر من نسبة الزيادة في الدخل الوطني. نتيجة لهذا الوضع، الذي يتطلب تدفق الموارد من البلاد، يرتفع عبء الديون الخارجية للبلاد، ويتباطأ النمو وبالتالي ينخفض مستوى الرفاهية (USLU, 2021, p273). و عليه يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)؟

2.1. فرضيات البحث: بعد البحث في الدراسات السابقة المشابهة لدراستنا وفي ظل المعلومات المتاحة عن متغيرات الدراسة تمكنا من صياغة فرضية رئيسية واحدة وهي كالآتي:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للدين العام الخارجي على نمو اجمالي الناتج المحلي.

3.1. أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناوله، حيث تثير مسألة الاقتراض الخارجي كسياسة لتعزيز النمو الاقتصادي جدلاً واسعاً بين صانعي السياسات والباحثين والاقتصاديين. كما ستساعد نتائج هذه الدراسة صانع القرار في الجزائر على معرفة الجدوى من الدين العام الخارجي على الأقل من زاوية التأثير على النمو الاقتصادي.

ومن المأمول أن هذه الدراسة ستضيف عمقا إلى الأدبيات ذات الصلة بالعلاقة بين الدين العام الخارجي و النمو الاقتصادي، لا سيما في حالة الدول النامية.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020).

- رصد و تحليل التطورات الحاصلة في كل من الدين العام الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تحديد درجة تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5.1. منهجية الدراسة:

لقد استعنا في هذا البحث بالمنهج الوصفي والتحليلي وكذا المنهج الاستقرائي من خلال الدراسة القياسية؛ حيث أن المنهج الوصفي استعنا به تحديداً في متابعة تطورات المتغيرات المدروسة خلال الفترة 2000-2020، أما المنهج التحليلي فيظهر الحاح استخدامه جلياً في محاولة استخدام نموذج الانحدار الخطي.

6.1. هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى 06 أقسام: بدءًا من المقدمة، يحتوي القسم 2 على الإطار النظري للدراسة. يحتوي القسم 3 على مراجعة الأدبيات المتاحة حول الموضوع، يتناول القسم 4 تحليل تطور الدين العام الخارجي والنمو في الجزائر خلال فترة الدراسة. تم إجراء الدراسة التطبيقية في القسم 5 بينما يحتوي القسم 6 على الخاتمة، التي تضمنت نتائج و توصيات الدراسة.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 الدين الخارجي:

الديون الخارجية هي إحدى مكونات تدفقات رأس المال عبر الحدود. على وجه الخصوص، يمكن تقسيم تدفقات رأس المال إلى استثمار أجنبي مباشر، واستثمار الحافظة الأجنبية، وديون خارجية وبنود أخرى. (Hung, 2021, p6)

يُنظر إلى الدين الخارجي على أنه جزء من التزامات الدولة المستحقة لدائنين مقيمين خارج البلاد. إنه أيضًا ذلك الجزء من ديون البلد المكتسبة من مصادر مثل الشركات الأجنبية والمؤسسات الحكومية أو المالية. الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار تؤدي إلى الالتجاء إلى الدين الخارجي، حيث تتسع وتتراكم الديون وتجعل الدولة تقترض مبالغ متزايدة باستمرار من أجل البقاء في حالة ازدهار مالي. (Muhammad & Kabir , 2020, p258)

ووفق البنك الدولي (world bank) تعد الديون الخارجية بأنها الموارد الحقيقية والمالية التي بإمكان الحصول عليها من غير المقيمين و تكون قابلة للتسديد سواء بعملات أجنبية أم سلع و خدمات. (بربر ، 2021 ، ص 12)

من خلال القراءة المتأنية للتعريف السابقة يمكننا استخلاص الآتي:

- الدين الخارجي جزء من الأموال المستحقة على بلد ما. تم اقتراضه من دائنين مقيمين خارج البلاد.

- قد تكون الديون الخارجية من حكومات دول أخرى، أو من مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي.

- الدين الخارجي مورد مالي حقيقي، لأنه يؤدي إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للبلد على عكس الدين المحلي.

- الدين الخارجي يكون أساسا بالعملة الأجنبية و يستوجب رده مع الفوائد بنفس العملة أو من خلال سلع وخدمات.

يمكن تقسيم الدين الخارجي إلى: (1) الديون قصيرة الأجل - سنة واحدة من تاريخ الاستحقاق الأصلي أو أقل، (2) الدين طويل الأجل - أكثر من سنة من تاريخ الاستحقاق الأصلي، و (3) استخدام الائتمانيات المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي (Dita, 2020, p25) ويحتوي الدين طويل الأجل على ما يلي: (محمد ، 2020 ، ص 79)

- ديون مضمونة علنا، وهي قروض تعود لشركات خاصة يحصل عليها المقترض بحيث تكون مضمونة السداد بوساطة عامة (حكومة أو جهة رسمية).
- ديون خاصة غير المضمونة، وهي ديون مستحقة لجهات غير حكومية و لا تضمنها الدولة وشروطها صعبة من حيث السداد و الفائدة.
- ديون عامة، وهي قروض عائدة إلى الحكومات و البنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها.

2.2 النمو الاقتصادي:

هو أهم مؤشر على زيادة الرفاهية في البلدان، ويعرف بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة. كما يعرف على أنه الزيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات مقارنةً بين فترتين زمنييتين مختلفتين. (Manuela & Júlia , 2014) و يُعرّف النمو الاقتصادي عموماً بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، إما في إجمالي الناتج المحلي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. (Arild & Sven , 2006)

يتضح من خلال سرد التعاريف السابقة، أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف عن مفهوم التنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي، يعني الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج في بلد ما، أو الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن التنمية الاقتصادية ليست فقط تغيرات كمية فحسب، ولكن أيضاً تغيرات نوعية (التغيرات في الهيكل الاقتصادي، ظهور قطاعات وصناعات جديدة، وظائف جديدة، إلخ ..). إنها تؤدي إلى إشباع أفضل وأكثر اكتمالاً لجميع احتياجات الإنسان. (Mladen , 2015)

ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الناتج المحلي الإجمالي، والذي يتم تعديله بالتضخم. يمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل اقتصاد بلد ما. (DOINA , 2020, p03)

تقليديا، تحدد الأدبيات الأكاديمية المتخصصة العديد من العوامل الرئيسية التي تحدد النمو الاقتصادي للبلد. هذه العوامل هي: توافر وثراء الموارد الطبيعية المحلية؛ القدرة المالية؛ إمكانيات العمالة وحجمها. مستوى التطور التكنولوجي للبلد. (Prateep , 2020, p02)

3. مراجعة الأدبيات:

يستعرض هذا القسم من الدراسة الأدبيات النظرية والأدبيات التجريبية حول العلاقة بين الدين العام - المحلي والخارجي - والنمو الاقتصادي.

1.3 النظريات:

تتمحور الأدبيات النظرية التي تشرح العلاقة بين الأنواع المختلفة للديون السيادية والنمو في ثلاث اتجاهات:

1.1.3 الاتجاه المؤيد للتأثير السلبي على النمو الاقتصادي: ترى النظرية الكلاسيكية أن تكاليف خدمة الدين العام المحلي والخارجي مدمرة للغاية للنمو الاقتصادي من خلال تأثير المزاخمة. على سبيل المثال أشار (Smith 1776) إلى أن الضرائب اللازمة لتمويل سداد الدين العام تؤدي إلى تحويل رأس المال المنتج إلى دائني الدين العام. ونتيجة لذلك ، ستؤدي مدفوعات خدمة الدين العام إلى انخفاض كبير في التجارة وتكوين مخزون رأس المال. وهكذا، فإن (Smith 1776)، مثل (Hume 1752) و (Malthus 1886) ، يطالبون بـ "تحرير الإيرادات العامة" من خدمة الدين عن طريق تخفيض الدين العام إلى الصفر (SAUNGWEME & ODHIAMBO, 2018, p130).

حالة عدم اليقين الاقتصادي إما أن تثني المستثمرين المحتملين عن الاستثمار، ويفضلون الانتظار، أو ستؤدي إلى هروب رأس المال لأن المستثمرين من القطاع الخاص يريدون تجنب الزيادة المحتملة في الضرائب (SAUNGWEME & ODHIAMBO, 2018, p131).

2.1.3 الاتجاه المؤيد للتأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي: هذا الاتجاه مدعوم في الأدبيات بنظرية الفجوة المزدوجة ، قانون Wagner الشهير و الذي يسمى "قانون تزايد نشاط الدولة" (Wagner1893)، وتأثير المضاعف المالي للكينزيين (Talknice & Nicholas, 2019, p58).

أ. نظرية الفجوة المزدوجة: تم تطويرها من قبل (Chenery and Strout1966) ، اللذين حددا الحاجة إلى الموارد الأجنبية، لسد فجوتين، وهما؛ فجوة المدخرات وفجوة الصرف الأجنبي، لتحقيق معدل النمو الاقتصادي أو المرغوب فيه بالنسبة للدول النامية.

فجوة المدخرات هي زيادة فرص الاستثمار المحلي على المدخرات المحلية، ولسد هذه الفجوة، توصي نظرية الفجوة المزدوجة بتنفيذ سياسات مختلفة تشجع تدفق المدخرات الأجنبية. قد تكون هذه المدخرات الأجنبية في شكل تدفقات رأس المال الوافدة التي تسمح للبلد النامي بالاستثمار أكثر مما يمكنه الادخار محلياً. أما فجوة الصرف الأجنبي فتنشأ إذا كان بلد ما يوفر المزيد من النقد الأجنبي لبقية العالم من خلال الواردات أكثر مما يتلقى نقد أجنبي من بقية العالم من خلال الصادرات. والنتيجة هي نقص النقد الأجنبي لاستيراد المدخلات اللازمة للإنتاج المحلي؛ ومن هنا تأتي الحاجة إلى التمويل الخارجي (يمكن أن يكون في شكل اقتراض خارجي) لسد فجوة الصرف الأجنبي (Kehinde , 2019, p32).

ب. قانون Wagner: أشار الاقتصادي A. Wagner إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة، مفسراً إياها، بأن النمو الاقتصادي المستمر يخلق ضغوطاً متزايدة على الحكومة لتحقيق التقدم الاجتماعي، و من ثم ينمو القطاع الحكومي على نحو مستمر. و مع تزايد الحاجة للتمويل بفعل التزايد المستمر في الإنفاق العام في ضوء ما تقدم، لم تعد مصادر التمويل التقليدية كالضرائب و الرسوم كافية لتغطية الإنفاق العام، و أصبح استخدام التمويل بالعجز و من ثم لجوء الحكومة للاقتراض أمراً حتمياً في مثل هذه الظروف خصوصاً في ظل تغير النظرة إيجاباً اتجاه إنتاجية القروض العامة (أندرلوس ، 2014، ص ص 474-475).

ج. تأثير المضاعف المالي للكينزيين : يتكون تأثير المضاعف المالي من مكونين: قصير وطويل المدى. يتجلى التأثير قصير المدى من خلال تشجيع الطلب الكلي عن طريق الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي، والذي يمكن تمويله عن طريق اقتراض الأموال من أسواق رأس المال المحلية والأجنبية. يرتبط المكون طويل الأجل بتأثير الجذب للإنفاق الحكومي المنتج. ونتيجة لذلك، تتراكم الاستثمارات الخاصة استجابة لزيادة الإنفاق الحكومي المنتج، مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. (Serhiy , 2020, p127)

3.1.3 الاتجاه المؤيد للتأثير المحايد على النمو الاقتصادي: المعروف في الأدبيات باسم نظرية التكافؤ الريكاردية. وفقاً لهذه النظرية، يكون للاقتراض والضرائب نتائج متشابهة عند تمويل ديون الحكومة لأن الأشخاص العقلانيين يعرفون أن تخفيض الضرائب اليوم يماثل زيادة في الضرائب مستقبلاً. (Selim & Kadriye , 2022)

حيث نتيجة سلوك الأفراد فإن أي زيادة في الإنفاق العام تقلل من الادخار العام وتقابلها زيادة في الادخار الخاص بمقدار مماثل. كل هذا يبقي إجمالي الادخار دون تغيير ومن ثم لا يتوقع أي تأثير

على متغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى. في رأي مماثل، يوضح بارو أيضا أن السندات الحكومية، حينما يكون مالكوها من المقيمين، تشكل رصيда لهؤلاء وعبئا تجاه دافعي الضرائب وبالتالي، لن يتم إنشاء أي ثروة صافية ويكون التأثير إجمالا منعدما (بننتور، 2018، ص ص 11-12).

2.3 الدراسات التجريبية السابقة :

تم إجراء العديد من الدراسات حول العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي من خلال استخدام نماذج قياسية مختلفة لتحديد العلاقة بينهما والتحقق منها.

1.2.3 الدراسات باللغة العربية :هدفت دراسة (محمد، 2020) إلى تقدير الأثر الكمي للدين الخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990 - 2019). توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتزايد الدين الخارجي على كلا من الناتج المحلي الإجمالي واجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي ومستوى التضخم في مصر خلال الفترة (1990 - 2019).

وانصرفت دراسة (النويران، بني خالد، 2017) إلى فحص العلاقة بين المديونية الخارجية والنمو الاقتصادي في الأردن للفترة (1991-2015)، وخلصت الدراسة إلى انعدام الأثر ذي الدلالة الإحصائية للمديونية الخارجية على النمو الاقتصادي؛ وذلك نظرا لوجود فاصل زمني بين المشاريع الرأسمالية الممولة من خلال التمويل الخارجي وتحقيق معدلات نمو موجبة مع وجود أثر سلبي ممثلا بزيادة تكلفة التمويل الخارجي.

وركزت دراسة (البرماوي، 2021) على دراسة تأثير الدين العام المحلي و الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، باستخدام بيانات ربع سنوية من الربع الثاني لعام 1997 إلى الربع الرابع لعام 2018، و بتطبيق نموذج انحدار العتبة (TR). أوضحت نتائج الانحدار أن هناك علاقة إيجابية غير خطية بين الدين العام الخارجي و النمو الاقتصادي ولكن تختلف قوة هذه العلاقة وفقا لنسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث قبل مستوى العتبة و هو 27.81 ٪ حيث كل زيادة في نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 0.213 ، و بعد تجاوز مستوى العتبة تصبح العلاقة سلبية ولكن غير معنوية إحصائيا. (البرماوي ، 2021)

وتناولت دراسة (بشيكرو و حمداني ، 2021) تأثير الدين الخارجي في الأجلين القصير و الطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال النمذجة القياسية و باستخدام نموذج الانحدار

الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة (ARDL). توصلت الدراسة إلى التأثير السلبي لمؤشر الدين الخارجي في المدى الطويل على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2.2.3 الدراسات باللغة الأجنبية: بحثت دراسة (Ngangnchi, Joefendeh, 2021) في مدى مساهمة الدين الخارجي والاستثمار العام في النمو الاقتصادي في الكاميرون. تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية الممتدة للفترة 1980-2018، جنباً إلى جنب مع طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية (OLS) للتأكد من طبيعة العلاقة طويلة المدى بين الدين الخارجي والاستثمار العام والنمو الاقتصادي. كشفت الدراسة عن وجود تأثير سلبي كبير للديون الخارجية على النمو الاقتصادي في الكاميرون. كما كشفت النتائج عن وجود تأثير مباشر إيجابي وهام للاستثمار العام على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

فحصت دراسة (Allakuliev, Fayzullokh, 2022) العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في أوزبكستان خلال الفترة 2010-2020. يتم استخدام طريقة Engel-Granger للتكامل المشترك ذات الخطوتين لتحديد علاقة التكامل المشترك بين الدين الخارجي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت النتائج أن هناك علاقة معنوية سلبية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي. وتمت ملاحظة أن زيادة الدين الخارجي بنسبة 1٪ ستؤدي إلى انخفاض بنسبة 24٪ في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بحثت دراسة (Kasidi, Said, 2013) في تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في تنزانيا للفترة من 1990-2010. استخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية للدين الخارجي والأداء الاقتصادي. كشفت الدراسة عن وجود تأثير كبير للديون الخارجية وخدمة الدين على نمو الناتج المحلي الإجمالي. إجمالي رصيد الدين الخارجي له تأثير إيجابي بحوالي 0.36939 و خدمة الدين لها تأثير سلبي بحوالي 28.517.

بحثت دراسة (Ajuh, Edith, 2021) في تأثير الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في نيجيريا من عام 1985 إلى عام 2018 باستخدام استخدام أنموذج شعاع الانحدار الذاتي (Var) أظهرت النتائج التجريبية أن رصيد الدين الخارجي وخدمة الدين الخارجي كان لهما أثر سلبي وهام على النمو الاقتصادي.

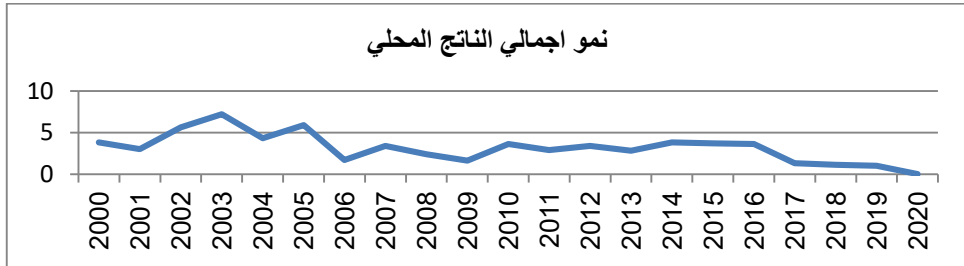
هدفت دراسة (OUMANSOUR, CHKIRIBA, 2019) إلى التحقق تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في المغرب للفترة 1988-2016، لتحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على نموذج

الانحدار الذاتي ذي الابطاءات الموزعة ARDL. أظهرت النتائج أن ارتفاع الدين العام الخارجي له تأثير سلبي ومهم إلى حد كبير على النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل. هدفت دراسة (SUNA, 2015) إلى تحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (2003-2014) باستخدام طريقة (VAR). توصلت الدراسة إلى أن أثر الاقتراض الخارجي على النمو الاقتصادي في اتجاه إيجابي خلال الفترة محل الدراسة. جاءت نتائج الدراسات التجريبية مختلطة وغير حاسمة.

4. تحليل تطور الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر

1.4 النمو الاقتصادي: يوضح الشكل رقم 01 أن النمو الاقتصادي بشكل عام يتبع مساراً متقلباً في الجزائر، ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائري مدفوع بشكل أساسي بقطاع المحروقات. وإذا كانت الفترة (2000-2010) شهدت معدلات نمو موجبة رغم ارتفاعها تارة و انخفاضها تارة أخرى، فإن معدل النمو سجل أدنى مستوى له خلال الفترة محل الدراسة في سنة 2020.

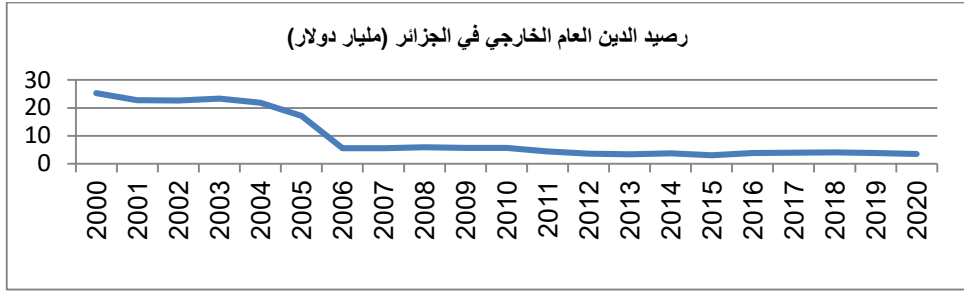
الشكل 01: "نمو إجمالي الناتج المحلي الإجمالي"



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من: <https://data.albankaldawli.org>

2.4 رصيد الدين الخارجي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي: رصيد الدين الخارجي في تراجع مستمر حيث انتقل من 25,26 مليار دولار عام 2000 إلى 3.470 مليار دولار عام 2020، حيث سجل هذا الرصيد تراجع محسوس خلال الفترة محل الدراسة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02) ويعود هذا في الأساس إلى السياسات التي اعتمدتها الجزائر لإصلاح الوضع الخارجي، كما أن سوق النفط كان في صالح الجزائر حيث شهدت أسعاره ارتفاعاً مستمراً.

الشكل 02: "رصيد الدين العام الخارجي في الجزائر"



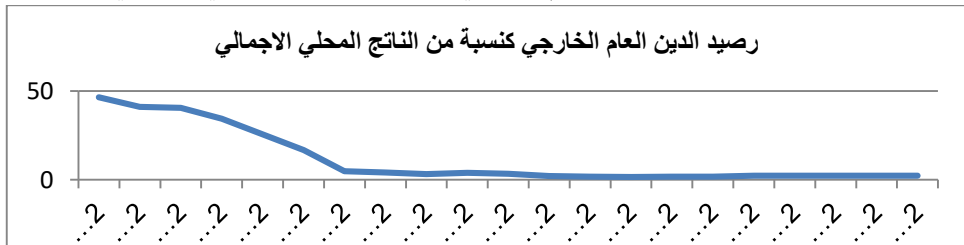
المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 04، 2021، ص 12. والتقارير الاقتصادية العربي الموحد، أعداد مختلفة.

يمكن إبراز العلاقة بين الدين العام الخارجي والنتائج المحلي الإجمالي في الشكل أدناه.

وصل رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 46.4٪ في عام 2000، لينخفض الاتجاه من 41٪ في عام 2001 إلى 16.7٪ في عام 2005.

هناك انخفاض محسوس في رصيد الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 مقارنة بسنة 2005، حيث وصل إلى 4.8٪ بسبب تسديدات مسبقة معتبرة للديون. للتذكير بلغت هذه النسبة نقطة الذروة عند 76٪ في سنة 1995، أثناء فترة إعادة الجدولة (بنك الجزائر، 2008، ص 98). ليواصل أداء الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي الانخفاض تارة وارتفاع تارة أخرى خلال السنوات التالية، لكن بمقادير طفيفة.

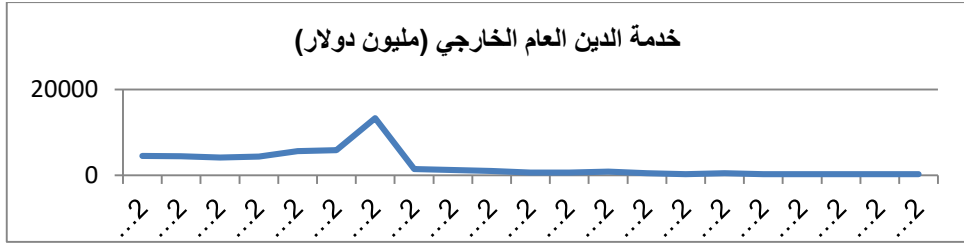
الشكل 03: "رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"



المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 04، 2021، ص 12. والتقارير الاقتصادية العربي الموحد، أعداد مختلفة.

3.4 خدمة الدين الخارجي: موازنة مع المستوى الضعيف للدين الخارجي، منذ انخفاضه الحاد خلال النصف الثاني من سنوات 2000، اتخذت خدمة الدين الخارجي اتجاه تنازلي في معظم سنوات الدراسة. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (04).

الشكل 04: "خدمة الدين العام الخارجي"

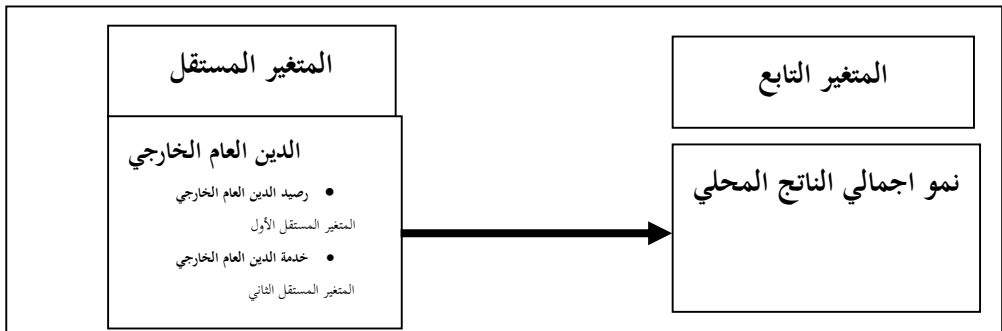


المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقاً من: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 04، 2021، ص 12. والتقارير الاقتصادية العربية الموحدة، أعداد مختلفة.

5. الدراسة التطبيقية: لقد حاولنا في دراسة الحالة هذه تسليط الضوء على المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً حسب الدراسة النظرية بحيث تم التوصل إلى أن أهم المؤثرات في نمو إجمالي الناتج المحلي هي رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحيث نرسم له EXDS External debt Stock؛ وخدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحيث نرسم له DSV External debt services.

1.5 إجراءات الدراسة: مكننا البحث النظري للموضوع من صياغة نموذج للدراسة كما يلي:

الشكل 05: "نموذج الدراسة"



المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى الدراسات السابقة

وعليه يمكن صياغة معادلة الدراسة كما يلي:

$$GDPGR = f(EXDS, DSV)$$

بحيث نرمز:

GDPGR: gross domestic product growth rate: نمو اجمالي الناتج المحلي

EXDS: External debt Stock: رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

DSV: External debt services: خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

ومنه يمكن كتابة المعادلة والنموذج بعبارة أخرى:

$$GDPGR = B_0 + B_1 (EXDS) + B_2 (DSV)$$

لقد كانت بحوزتنا المعطيات الأولية في الجدول الموالي:

الجدول 01: "المعطيات الأولية للدراسة"

السنوات من سنة 2000 - 2020	نمو اجمالي الناتج المحلي GDPGR = gross domestic product growth rate % المتغير التابع	رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي EXDS = External debt Stock (% of GDP) المتغير المستقل الأول	خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي DSV = External debt services (% of GDP) المتغير المستقل الثاني
-------------------------------	--	---	--

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 04 ، 2021، ص 12. والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

2.5 القدرة التفسيرية للنموذج:

نلاحظ عدم وجود تعارض بين الشروط النظرية للظاهرة محل الدراسة ونتائج نموذج الانحدار المقدر للعلاقة وبالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في مخرجات برنامج SPSS v 22 نجد أن معامل التحديد يساوي 0.322 أي أنه بلغ نسبة 32.2% أي أن 32.2% من التغير في المتغير التابع نمو اجمالي الناتج المحلي (GDPGR) تعزى أو ترجع إلى التغير في المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج التي هي متغير رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXDS) ومتغير خدمة الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (DSV). أما النسبة الباقية (100% - 32.2% = 67.8%) فترجع إلى مفسرات أو متغيرات مستقلة أخرى لم تدرج في النموذج.

3.5 المعنوية الكلية للنموذج: يمكن اختبار المعنوية الكلية للنموذج بطرح الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد اثر ذو دلالة احصائية للدين العام الخارجي على نمو اجمالي الناتج المحلي؛ بحيث يمكن تفصيل هذه الفرضية إلى فرضيات جزئية كما يلي:

الفرض العدمي H_0 : نموذج الانحدار غير معنوي (المعاملات لا تختلف عن الصفر)

الفرض البديل H_1 : نموذج الانحدار معنوي (المعاملات تختلف عن الصفر)

يمكن اختبار هذه الفروض من خلال جدول تحليل التباين حيث أننا وبعد استخراجه من خلال برنامج SPSS v 22 يمكن أن نمثله كما يلي:

الجدول 02: "جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار"

المصدر	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	F المحسوبة	P-value
الانحدار	2	19,431	9,715	4,267	0,03
الخطأ	18	40,982	2,277	/	/
الكل	20	60,412	/	/	/

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 22

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال P. value تساوي 0.03 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر.

4.5 المعنوية الجزئية للنموذج (معنوية مقدرات او معاملات النموذج): توصلنا في النتيجة السابقة أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوي ويختلف عن الصفر ولتحديد أي من هذه المعاملات الذي يكون معنوي نقوم باختبار المعنوية الجزئية للنموذج عن طريق استخدام اختبار (ت) T-test بحيث يكون شكل الفروض الإحصائية:

بالنسبة إلى B_0 :	بالنسبة إلى B_1 :	بالنسبة إلى B_2 :
$H_0: B_0=0$	$H_0: B_1=0$	$H_0: B_2=0$
$H_1: B_0 \neq 0$	$H_1: B_1 \neq 0$	$H_1: B_2 \neq 0$

1.4.5 تفرغ النتائج والتعليق عليها: يمكن اختبار هذه الفروض من خلال تحليل مخرجات برنامج SPSS v 22 ويمكن أن نرسم جدول اختبار معنوية معاملات الانحدار كما يلي:

الجدول 03: "نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار"

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	القيمة الاحصائية لاختبار (ت)	P-value
B_0	2,429	5,699	0,000
B_1	0,068	2,02	0,007
B_2	-0,027	-0,191	0,851

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 22

بالنسبة إلى B_0 نجد أن قيمة الاحتمال p.value تساوي 0,000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي، أي أن المقدار الثابت معنوي احصائياً؛

بالنسبة إلى B_1 نجد أن قيمة الاحتمال p.value تساوي 0,007 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل B_1 في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي، أي أن المقدار B_1 معنوي احصائياً؛

بالنسبة إلى B_2 نجد أن قيمة الاحتمال p.value تساوي 0,851 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن معامل B_1 في نموذج الانحدار المقدر غير معنوي، أي أن المقدار B_2 غير معنوي احصائياً؛ وبالتالي يمكن صياغة نموذج الانحدار النهائي كما يلي:

$$GDPGR = B_0 + B_1 (EXDS)$$

$$GDPGR = 2,429 + 0,068 (EXDS)$$

وعليه يمكن استخلاص يتأثر المتغير التابع وهو نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) بالمتغير المستقل الأول الذي هو رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXDS)، وتحديدًا عند زيادة رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXDS) بوحدة واحدة (أي بواحد بالمئة "1%") يزيد نمو إجمالي الناتج المحلي (GDPGR) بـ 0,068 وحدة (أي بـ 0.068 بالمئة "0.068%").

كما تجدر الإشارة إلى أننا حصلنا على معامل الارتباط $r = 0,566$ لهذا النموذج وهذا يعني أن الارتباط بين نمو إجمالي الناتج المحلي GDPGR بالمتغير المستقل الأول الذي هو رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هو ارتباط موجب - أي طردي - ومتوسط.

2.4.5 بالنسبة لطريقة المربعات الصغرى : اعتيادية التوزيع الاحتمالي للبواقي Normality Test

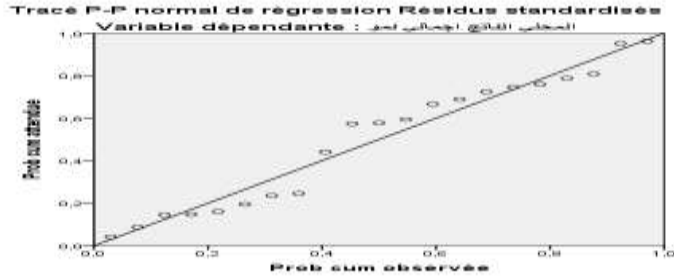
الفروض الإحصائية:

الفرض العدمي H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرض البديل H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وقد كانت مخرجات البرنامج تشير إلى توزيع سحابة البواقي كما يلي:

الشكل 06: "العلاقة بين الاحتمال التجميحي للمشاهد والاحتمال التجميحي المتوقع للبواقي"



المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V 22

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين الاحتمال التجميحي للمشاهد والاحتمال التجميحي المتوقع للبواقي نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً أي تتبع التوزيع الطبيعي. وبالتالي نقبل الفرض العدمي أي H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. فرضية مقبولة.

5.5. تحليل ومناقشة النتائج:

- إن المتغير التابع وهو نمو اجمالي الناتج المحلي لا يتأثر بالمتغير المستقل الثاني الذي هو خدمة الدين العام الخارجي خلال الفترة المدروسة في الجزائر؛ ومنه فإن مدفوعات خدمة الدين الخارجي لا تزامن النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتعارض مع النظرية الاقتصادية (النظرية الكلاسيكية و نظرية الديون المفرطة) و مع نتائج دراسة كل من (Kasidi, Said, 2013)، و (Ajuh, Edith, 2021) و يرجع ذلك إلى أن خدمة الدين الخارجي بلغت مستويات ضعيفة خلال الفترة المدروسة، و بالتالي فإن المبالغ المخصصة لعملية تسديدها غير ذات أهمية و ليس لها أي تأثير على النمو الاقتصادي.

- يتأثر المتغير التابع وهو نمو اجمالي الناتج المحلي (GDPGR) إيجابا بالمتغير المستقل الأول الذي هو رصيد الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (EXDS) و أن هذا التأثير متوسط حسب درجة معامل الارتباط $r = 0,566$ لهذا النموذج. تعكس هذه النتيجة جزئياً أن استخدام الاقتراض الخارجي في الجزائر يتم في الأنشطة والقطاعات

الإنتاجية. وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود علاقة إيجابية بين الدين العام الخارجي و النمو الاقتصادي و نخص بالذكر هنا نظرية الفجوة المزدوجة ، و هذه النتيجة كذلك متسقة إلى حد كبير مع نتائج دراسات كل من (البرماوي، 2021)، و (Kasidi, Said,2013)، و (SUNA, 2015)، بينما تختلف مع باقي الدراسات المدرجة في هذه الدراسة.

6. الخاتمة:

يعتبر النمو الاقتصادي واحدا من الشواغل الرئيسية لمعظم الدول، و لا سيما الدول النامية التي تعاني من قصور في الموارد المالية. لحل هذه المشكلة، يتم تعبئة الموارد من مصادر مختلفة بما في ذلك الاقتراض الخارجي.

الاقتراض الخارجي ضروري لمواجهة العجز في الموارد الداخلية، وتحفيز الاقتصاد ومع ذلك، لتجنب العواقب الوخيمة ، يجب استخدامه بعناية حتى تتمكن الدول النامية من ضمان الاستخدام الأمثل بأعلى عائد.

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة يتمثل في التعرف على تأثير الدين العام الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)، و لتحقيق هذا الغرض تم استخدام نموذج الانحدار الخطي.

لقد توصلنا في هذا البحث إلى جملة من النتائج والتوصيات المهمة نوجزها فيما يلي:

1.6 النتائج :

- تميل الأدبيات النظرية و التجريبية ذات الصلة إلى وجود علاقة سلبية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، حيث يمكن للدين العام الخارجي أن يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي من خلال مزاحمة الاستثمارات الخاصة.

- النمو الاقتصادي بشكل عام يتبع مسارًا متقلبًا في الجزائر بسبب الاعتماد الكبير على عائدات النفط.

- الانخفاض المعتبر في كل من رصيد الدين الخارجي و خدمة الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

- توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي يتأثر إيجابا برصيد الدين العام الخارجي، و أن هذا التأثير متوسط حسب درجة معامل الارتباط $r = 0,566$ لهذا النموذج . هذا من

جهة، ومن جهة أخرى توصلنا إلى أن نمو اجمالي الناتج المحلي لا يتأثر بخدمة الدين العام الخارجي خلال الفترة المدروسة في الجزائر.

2.6 التوصيات :

- من أجل زيادة التأثير الإيجابي بين الدين الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر، يجب استخدام كل الدين العام الخارجي في تمويل المشاريع الرأسمالية المعززة للنمو الاقتصادي.
- يجب أن تركز الدولة بشكل أكبر على تنويع الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط لكي تكون في منأى عن الصدمات الخارجية التي يخلفها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولتحقيق نمو اقتصادي أكثر استقراراً.

7. المراجع:

- Ajuh , I. A., & Edith , O. (2021). **IMPACT OF EXTERNAL DEBT ON ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA**. *International Journal of Mechanical Engineering and Technology (IJMET)*, 49-57.
- Akmal , A., & Fayzullokh , S. (2022). **THE RELATIONSHIP BETWEEN EXTERNAL PUBLIC DEBT AND ECONOMIC GROWTH: AS A CASE OF UZBEKISTAN**. *EPRA International Journal of Research & Development (IJRD)*, 9-13.
- Arild, A., & Sven , W. (2006). **POVERTY AND INEQUALITY: ECONOMIC GROWTH IS BETTER THAN ITS REPUTATION**. Dans P. a. Perspectives, *Dan Banik (ed.): Poverty*. Fagbokforlaget, Bergen.
- Charles et al. (2022). **External debt and economic growth in Sub- Saharan Africa: Does governance matter?** *PLOS ONE*, 1-28.
- Dita, K. (2020). **External debt of Indonesia: From debt-led growth to growth-led debt?** *Journal Ekonomi Pembangunan*, 21-30.
- DOINA , D. (2020). **Economic growth versus economic development**. *ATLANTIC REVIEW OF ECONOMICS – AROEC*, 1-11.
- Hung, L. (2021). **External Debts and Economic Growth when Debts Rating Matters**. *Journal of International Commerce, Economics and Policy (JICEP)*, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd, 1-26.
- Kasidi , F., & Said A, M. (2013). **Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania**. *Advances in Management & Applied Economics*, 59-82.
- Kehinde , A. (2019). **FOREIGN AID AND ECONOMIC GROWTH: DOES NON-LINEARITY MATTER?** *Jos Journal of Economics*, 228-248.

- Manuela , R., & Júlia , C. (2014). **Economic growth-supply and demand perspective.** (pp. 19-184). *Procedia Economics and Finance* 15.
- Mladen , M. (2015). **ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT.** *Journal of Process Management – New Technologies, International.*
- Muhammad, M. A., & Kabir , A. (2020). **Impact of External Debt Servicing on Economic Growth in Nigeria: An ARDL Approach.** *International Journal of Business and Technopreneurship*, 257-268.
- Ngangnchi , H. F., & Joefendeh , R. (2021). **External Debt, Public Investment and Economic Growth in Cameroon.** *International Journal of Finance Research*, 260-273.
- Oumansour, N.-E., & Chkiriba, D. (2019). **EXTERNAL PUBLIC DEBT AND ECONOMIC GROWTH IN MOROCCO: ASSESSMENT AND IMPACTS.** *International Journal of Economic Sciences*, 80-95.
- Prateep , W. (2020). **Economic growth and its key factors: an alternative view on the factors stimulating agriculture growth.** *E3S Web of Conferences* 175, 13028.
- SAUNGWEME, T., & ODHIAMBO, N. (2018). **PUBLIC DEBT SERVICE AND ECONOMIC GROWTH: A SURVEY OF INTERNATIONAL LITERATUR.** *Applied Econometrics and International Development*, 129-142.
- Selim , Y., & Kadriye , E. S. (s.d.). **THE IMPACT OF PUBLIC DEBT ON GROWTH: A PANEL ANALYSIS IN SELECTED COUNTRIES.** *Makaleler*, 362-378.
- Serhiy , S. (2020). **MODELING THE IMPACT OF PUBLIC DEBT ON ECONOMIC GROWTH IN UKRAINE.** *Economy and forecasting*, 126-136.
- SUNA , K. (2015). **The Relationship Between External Debt and Economic Growth in Turkey.** *the Second European Academic Research Conference on Global Business, Economics, Finance and Banking.* Zurich-Switzerland.
- Talknice, S., & Nicholas, M. (2019). **Does Public Debt Impact Economic Growth in Zambia? An Ardl-Bounds Testing Approach.** *SPOUDAI Journal of Economics and Business*, 53-73.
- السيد أدهم محمد البرماوي . (2021). أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج انحدار العتبة (Threshold Regression (TR). *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 1-35.
- المصطفى بنتور. (2018). *حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية.* صندوق النقد العربي.

- ريام ناظم بريبر . (2021). الدين العام و أثره على أداء الاقتصاد العراقي للمدة (2003 . 2018). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد.
- عابد بشيكر، و نجاه حمداني. (بلا تاريخ). علاقة مؤشر الدين الخارجي بالنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2018) – دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ardl). مجلة الاقتصاد الجديد، 368-381.
- علي ثامر النويران ، خالد بني ، و حميدي حمود . (2017). أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة قياسية تحليلية للفترة (1991-2015). مجلة الاقتصاد والمالية، 48-58.
- مرسي منال جابر محمد . (2020). أثر الدين الخارجي عي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 72-118.
- مرسي منال جابر محمد . (2020). أثر الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 72-118.
- وليم عاطف أندرلوس . (2014). الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة " تطور الدور الاقتصادي الحكومي " (الضرائب - الإنفاق العام - الموازنة العامة). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.